16:04 11.08.2020

وزيرة العدل تؤكّد على ضرورة تظافر كل الجهود للتصدي الناجع لجرائم العنف ضد المرأة

وصفت وزيرة العدل ثريا الجريبي لدى إشرافها صباح اليوم على ترؤس الجلسة الأولى من أشغال المنتدى الدولي حول " أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي : أولويات تونس بعد جائحة كوفيد- 19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بحضور أسماء السحيري وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وعدد هام من المختصين و نشطاء حقوق الإنسان و مناصري قضايا المرأة وممثلي مكونات المجتمع المدني، بالوباء الذي يفتك بالأسرة ويهدد تماسكها وتماسك المجتمع، مؤكدة أن ممارسات العنف التي تزايدت خلال فترة مجابهة جائحة كورونا مثلت بالفعل جائحة الظل التي رافقت " كوفيد- 19 ".

و ذكّرت وزيرة العدل بما تم تسجيله من أرقام بخصوص عدد قضايا العنف التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة الحجر الصحي الشامل عبر الرقم المجاني لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و بلغت أكثر من سبعة آلاف حالة ، وهو رقم وإن كان مرتفعا ومفزعا في حدّ ذاته فقد أشارت بشأنه الوزيرة أنه لا يعكس ما تتعرض له النساء والفتيات فعليا من عنف بجميع أشكاله، مبينة أنّ النساء والفتيات المعنّفات ورغم إبلاغهن عن تعرضهن للعنف، فإنهن لا يمسكن بتلابيع المتصدي حيث لم تتلق النيابة العمومية خلال فترة الحجر الصحي الشامل إلا 124 محضرا في خصوص العنف المسلط على المرأة والطفل تمّت إحالة جميع المتهمين فيها على القضاء تطبيقا لأحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 منهم 52 بحالة إيقاف و 86 بحالة سراح.

وبالتوازي مع تأكيدها على الدور الذي يجب أن يضطلع به القضاء في التصدي لجرائم العنف ضد النساء وردع مرتكبيها، أكدت وزيرة العدل على ضرورة مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة لمزيد التوعية و التحسيس بخطورة هذه الآفة التي تهدد كيان الأسرة وتترك عميق الآثار السلبية على النساء المعنفات و أبنائهن، مؤكدة على أن يتحمل كل طرف مسؤوليته ووفق المهام الموكولة له في التصدي للعنف ضد المرأة، مع التأكيد كذلك على وجوب مضاعفة جهود التبليغ عن هذه الممارسات الماسّة من كرامة المرأة و الفكرة لما تحققه لها من حقوق و ما كفلته لها القوانين والتشريعات منذ إحداث مجلة الأحوال الشخصية و ما يُفترض أن يحققه لها القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة من حماية كاملة تتناسب وخروقا وإسهاماتها في بناء المجتمع التونسي و رقيّه على امتداد السنوات والعقود.

Shems FM, Tous droits réservés © 2020 - 2010
تطوير الموقع من قبل TANIT WEB

الأخبار ‹ مجتمع

وزيرة العدل: يجب أن تتظافر كل الجهود للتصدي لجرائم العنف ضد المرأة

11 أوت 2020 16:58

وصفت وزيرة العدل ثريا الجريبي لدى إشرافها صباح اليوم على ترؤس الجلسة الأولى من أشغال المنتدى الدولي حول " أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي : أولويات تونس بعد جائحة كوفيد- 19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بحضور أسماء السحيري وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وعدد هام من المختصين و نشطاء حقوق الإنسان و مناصري قضايا المرأة وممثلي مكونات المجتمع المدني، بالوباء الذي يفتك بالأسرة ويهدد تماسكها وتماسك المجتمع، مؤكدة أن ممارسات العنف التي تزايدت خلال فترة مجابهة جائحة كورونا مثلت بالفعل جائحة الظل التي رافقت " كوفيد- 19 ".

و ذكّرت وزيرة العدل بما تم تسجيله من أرقام بخصوص عدد قضايا العنف التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة الحجر الصحي الشامل عبر الرقم المجاني لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و بلغت أكثر من سبعة آلاف حالة ، وهو رقم وإن كان مرتفعا ومفزعا في حدّ ذاته فقد أشارت بشأنه الوزيرة أنه لا يعكس ما تتعرض له النساء والفتيات فعليا من عنف بجميع أشكاله، مبينة أنّ النساء والفتيات المعنّفات ورغم إبلاغهن عن تعرضهن للعنف، فإنهن لا يتمسكن بتتبع المعتدي حيث لم تتلق النيابة العمومية خلال فترة الحجر الصحي الشامل إلا 124 محضرا في خصوص العنف المسلط على المرأة والطفل تمّت إحالة جميع المتهمين فيها على القضاء تطبيقا لأحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 منهم 52 بحالة إيقاف و 86 بحالة سراح.

وبالتوازي مع تأكيدها على الدور الذي يجب أن يضطلع به القضاء في التصدي لجرائم العنف ضد النساء وردع مرتكبيها، أكدت وزيرة العدل على ضرورة مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة لمزيد التوعية و التحسيس بخطورة هذه الآفة التي تهدّد كيان الأسرة وتترك عميق الأثار السلبية على النساء المعنفات و أبنائهن، مؤكدة على أن يتحمل كل طرف مسؤوليته ووفق المهام الموكولة له في التصدي للعنف ضد المرأة، مع التأكيد كذلك على وجوب مضاعفة جهود التبليغ على هذه الممارسات الماسة من كرامة المرأة و المُنكرة لما تحقّق لها من حقوق و ما كفلته لها القوانين والتشريعات منذ إحداث مجلة الأحوال الشخصية و ما يُفترض أن يحققه لها القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة من حماية كاملة تتناسب ودروها وإسهاماتها في بناء المجتمع التونسي و رقيّه على امتداد السنوات والعقود.

نشر على *الصباح نيوز* | *Assabah News* (http://www.assabahnews.tn)

وزيرة العدل تؤكّد على ضرورة تضافر كل الجهود للتصدي الناجع لجرائم العنف ضد المرأة

الثلاثاء 11 أوت 2020 16:28

•النيابة العمومية تلقّت خلال فترة الحجر الصحي الشامل 124 محضرا في العنف ضد المرأة والطفل

وصفت وزيرة العدل ثريا الجريبي لدى إشرافها صباح اليوم على ترؤس الجلسة الأولى من أشغال المنتدى الدولي حول " أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي : أولويات تونس بعد جائحة كوفيد-19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بحضور أسماء السحيري وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و عدد هام من المختصين و نشطاء حقوق الإنسان و مناصري قضايا المرأة وممثلي مكونات المجتمع المدني، بالوباء الذي يفتك بالأسرة ويهدد تماسكها وتماسك المجتمع، مؤكدة أن ممارسات العنف التي تزايدت خلال فترة مجابهة جائحة كورونا مثلت بالفعل جائحة الظل التي رافقت " كوفيد- 19."

وذكّرت وزيرة العدل بما تم تسجيله من أرقام بخصوص عدد قضايا العنف التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة الحجر الصحي الشامل عبر الرقم المجاني لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و بلغت أكثر من سبعة آلاف حالة ، وهو رقم وإن كان مرتفعا ومفزعا في حدّ ذاته فقد أشارت بشأنه الوزيرة أنه لا يعكس ما تتعرض له النساء والفتيات فعليا من عنف بجميع أشكاله، مبينة أنّ النساء والفتيات المعنّفات ورغم إبلاغهن عن تعرضهن للعنف، فإنهن لا يتمسكن بتتبع المعتدي حيث لم تتلق النيابة العمومية خلال فترة الحجر الصحي الشامل إلا 124 محضرا في خصوص العنف المسلط على المرأة والطفل تمّت إحالة جميع المتهمين فيها على القضاء تطبيقا لأحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 منهم 52 بحالة إيقاف و 86 بحالة سراح.

وبالتواري مع تأكيدها على الدور الذي يجب أن يضطلع به القضاء في التصدي لجرائم العنف ضد النساء وردع مرتكبيها، أكدت وزيرة العدل على ضرورة مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة لمزيد التوعية و التحسيس بخطورة هذه الآفة التي تهدّد كيان الأسرة وتترك عميق الآثار السلبية على النساء المعنفات و أبنائهن، مؤكدة على أن يتحمل كل طرف مسؤوليته ووفق المهام الموكولة له في التصدي للعنف ضد المرأة، مع التأكيد كذلك على وجوب مضاعفة جهود التبليغ على هذه الممارسات الماسّة من كرامة المرأة و المُنكرة لما تحقّق لها من حقوق و ما كفلته لها القوانين والتشريعات منذ إحداث مجلة الأحوال الشخصية و ما يُفترض أن يحققه لها القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة من حماية كاملة تتناسب ودروها وإسهاماتها في بناء المجتمع التونسي و رقيّه على امتداد السنوات والعقود.

Source URL: http://www.assabahnews.tn/article/247373/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D9%91%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%B1-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9

النيابة العمومية تلقّت خلال فترة الحجر الصحي الشامل 124 محضرا في العنف المسلّط على المرأة و الطفل ترتّب عنها 52 حالة إيقاف و 86 حالة سراح

0 39 دقيقة واحدة

مدير الموقع منذ 14 ساعة

وصفت وزيرة العدل ثريا الجريبي لدى إشرافها صباح اليوم على ترؤس الجلسة الأولى من أشغال المنتدى الدولي حول " أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي: أولويات تونس بعد جائحة كوفيد- 19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بحضور أسماء السحيري وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و عدد هام من المختصين ونشطاء حقوق الإنسان و مناصري قضايا المرأة وممثلي مكونات المجتمع المدني، بالوباء الذي يفتك بالأسرة ويهدد تماسكها وتماسك المجتمع، مؤكدة أن ممارسات العنف التي تزايدت خلال فترة مجابهة جائحة كورونا مثلت بالفعل جائحة الظل التي رافقت " كوفيد- 19 "، و ذكّرت وزيرة العدل بما تم تسجيله من أرقام بخصوص عدد قضايا العنف التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة الحجر الصحي الشامل عبر الرقم المجاني لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن و بلغت أكثر من سبعة آلاف حالة ، وهو رقم وإن كان مرتفعا ومفزعا في حدّ ذاته فقد أشارت بشأنه الوزيرة أنه لا يعكس ما تتعرض له النساء والفتيات فعليا من عنف بجميع أشكاله، مبينة أنّ النساء والفتيات المعنّفات ورغم إبلاغهن عن تعرضهن للعنف، فإنهن لا يتمسكن بتتبع المعتدي حيث لم تتلق النيابة العمومية خلال فترة الحجر الصحي الشامل إلا 124 محضرا في خصوص العنف المسلط على المرأة والطفل تمّت إحالة جميع المتهمين فيها على القضاء تطبيقا لأحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 منهم 52 بحالة إيقاف و 86 بحالة سراح.

وبالتوازي مع تأكيدها على الدور الذي يجب أن يضطلع به القضاء في التصدي لجرائم العنف ضد النساء وردع مرتكبيها، أكدت وزيرة العدل على ضرورة مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة لمزيد التوعية و التحسيس بخطورة هذه الآفة التي تهدّد كيان الأسرة وتترك عميق الأثار السلبية على النساء المعنفات و أبنائهن، مؤكدة على أن يتحمل كل طرف مسؤوليته ووفق المهام الموكولة له في التصدي للعنف ضد المرأة، مع التأكيد كذلك على وجوب مضاعفة جهود التبليغ على هذه الممارسات الماسّة من كرامة المرأة و المُنكرة لما تحقّق لها من حقوق و ما كفلته لها القوانين والتشريعات منذ إحداث مجلة الأحوال الشخصية و ما يُفترض أن يحققه لها القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة من حماية كاملة تتناسب ودروها وإسهاماتها في بناء المجتمع التونسي و رقيّه على امتداد السنوات والعقود.

tunisnow.tn

وزيرة العدل: ضرورة التوعية والتحسيس بخطورة جرائم العنف ضد النساء - تونس الآن

الاسم *

1-2 minutes

11 أوت، 2020 - 17:52

0 0 0 دقائق

أكدت ثريا الجريبي، وزيرة العدل، خلال المنتدى الدولي حول " أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي : أولويات تونس بعد جائحة كوفيد- 19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، على ضرورة مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة لمزيد التوعية والتحسيس بخطورة جرائم العنف ضد النساء التي تهدّد كيان الأسرة وتترك عميق االسلبية على النساء المعنفات والأبناء.

وأكدت الجريبي على أن يتحمل كل طرف مسؤوليته ووفق المهام الموكولة له في التصدي للعنف ضد المرأة، مع التأكيد كذلك على وجوب مضاعفة جهود التبليغ على هذه الممارسات الماسّة من كرامة.

nejmafm.com

وزيرة العدل :" تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة.."

بقلم سوار بن حميدة

2-3 minutes

اكدت وزيرة العدل ثريا الجريبي أنه تم تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، لافتة الى أن النيابة العمومية لم تتلق إلا 164 محضرا بكامل تراب الجمهورية.

وأضافت الجريبي، لدى ترؤسها حلقة نقاش حول "مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفي لجائحة كوفيد 19، اهداف التنمية المستدامة" في إطار المنتدى الدولي الملتئم بتونس العاصمة حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة.

ولاحظت الوزيرة أنه إزاء عدم التمسك بتتبع المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 متهما فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تمت إحالتهم بحالة سراح.

وشددت على أن مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات ممارسة ترتبط في جوهرها بتكريس الكرامة المستحقة للنساء في إطار منظومة حقوق الانسان، معتبرة أن انتشار الوباء قد ساهم في تفاقم الاوضاع تبعا للعزل المنزلي والصحي لفترات طويلة والتعايش "القسري" بين الرجل والمرأة أثناء الحجر وتفاقم الضغوطات الاقتصادية، بما أدى الى الارتفاع المفزع لحالات العنف الأسري، وفق تعبيرها

تونس: 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي

دقيقة واحدة · 11 أغسطس، 2020

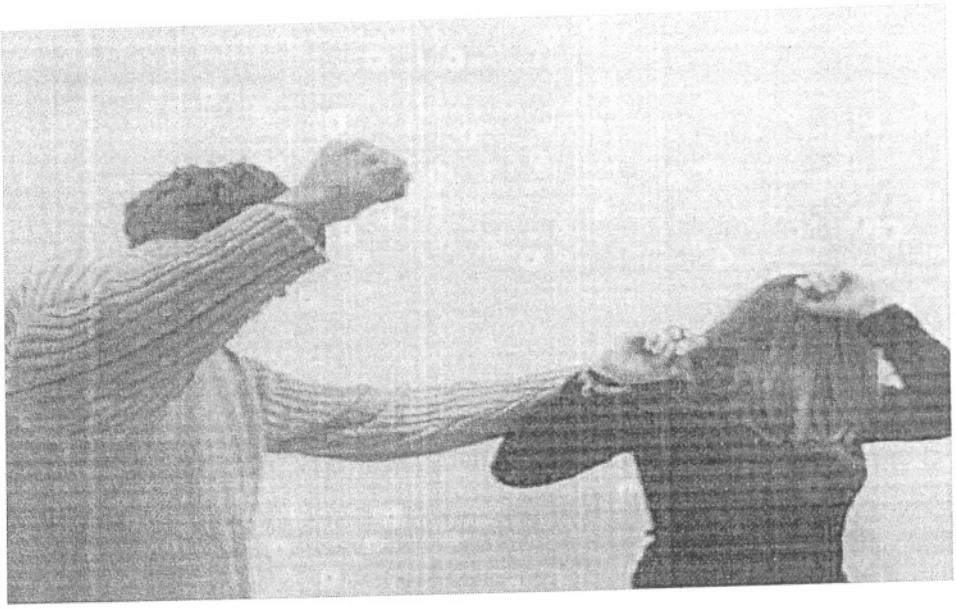

مرصد مينا – تونس

أكدت وزيرة العدل التونسية، ثريا الجريبي، أنه تم تسجيل سبعة آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، لافتة الى أن النيابة العمومية لم تتلق إلا 164 محضرا بكامل تراب الجمهورية.

وأضافت «الجريبي»، لدى ترأسها حلقة نقاش حول "مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفي لجائحة كوفيد 19، اهداف التنمية المستدامة" في إطار المنتدى الدولي الملتئم بتونس العاصمة، حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة.

ولاحظت الوزيرة أنه إزاء عدم التمسك بتتبع المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 متهما فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تمت إحالتهم بحالة سراح.

وشددت على أن مناهضة العنف ضد المرأة، والفتيات ممارسة ترتبط في جوهرها بتكريس الكرامة المستحقة للنساء في إطار منظومة حقوق الانسان.

واعتبرت الوزيرة أن انتشار الوباء قد ساهم في تفاقم الأوضاع تبعا للعزل المنزلي والصحي لفترات طويلة والتعايش "القسري" بين الرجل والمرأة أثناء الحجر وتفاقم الضغوطات الاقتصادية، بما أدى الى الارتفاع المفزع لحالات العنف الأسري، وفق تعبيرها.

وأضافت أن جائحة كورونا أماطت اللثام عن المستور وكشفت طبيعة العلاقات الهشة، مما دعا المختصين في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة الى إطلاق مصطلح "جائحة الظل" على العنف المسلط على النساء خلال فترات الحجر الشامل في العالم تبعا لانتشار وباء العنف المسلط على المرأة.

وشددت الجريبي في هذا السياق، على أن مسألة حماية المرأة من كل أشكال العنف المسلط عليها في حياتها العامة والخاصة تعد أحد أهم المبادئ الدستورية التي كرسها نص الدستور في الفصل 46 منه، حيث حمل الدولة كامل المسؤولية في اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف المسلط ضد المرأة.

الوسوم: وزارة العدل · حقوق الإنسان · تونس · الفاتيون · العنف ضد النساء

nabd.com

مرصد الشرق الأوسط وشمال افريقيا الإعلامي | تونس: 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي

2-3 minutes

مرصد مينا تونس

أكدت وزيرة العدل التونسية، ثريا الجريبي، أنه تم تسجيل سبعة آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، لافتة الى أن النيابة العمومية لم تتلق إلا 164 محضرا بكامل تراب الجمهورية

وأضافت «الجريبي»، لدى ترأسها حلقة نقاش حول مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفي لجائحة كوفيد 19، اهداف التنمية المستدامة في إطار المنتدى الدولي الملتئم بتونس العاصمة، حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة

ولاحظت الوزيرة أنه إزاء عدم التمسك بتتبع المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 متهما فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تمت إحالتهم بحالة سراح

وشددت على أن مناهضة العنف ضد المرأة، والفتيات ممارسة ترتبط في.....

لقراءة المقال بالكامل، يرجى الضغط على زر "إقرأ على الموقع الرسمي" أدناه

bawabaa.org

كورونا يزيح الستار.. 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي في تونس | بوابة

3-4 minutes

سجلت تونس سبعة آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة التونسية، حسبما أفادت وزيرة العدل التونسية، ثريا الجريبي، لافتة الى أن النيابة العمومية لم تتلق إلا 164 محضرا بكامل تراب الجمهورية.

وأضافت «الجريبي»، لدى ترأسها حلقة نقاش حول "مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفي لجائحة كوفيد 19، اهداف التنمية المستدامة" في إطار المنتدى الدولي الملتئم بتونس العاصمة، حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة.

ولاحظت الوزيرة أنه إزاء عدم التمسك بتتبع المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 متهما فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تمت إحالتهم بحالة سراح.

وشددت على أن مناهضة العنف ضد المرأة، والفتيات ممارسة ترتبط في جوهرها بتكريس الكرامة المستحقة للنساء في إطار منظومة حقوق الانسان.

واعتبرت الوزيرة أن انتشار الوباء قد ساهم في تفاقم الأوضاع تبعا للعزل المنزلي والصحي لفترات طويلة والتعايش "القسري" بين الرجل والمرأة أثناء الحجر وتفاقم الضغوطات الاقتصادية، بما أدى الى الارتفاع المفزع لحالات العنف الأسري، وفق تعبيرها.

وأضافت أن جائحة كورونا أماطت اللثام عن المستور وكشفت طبيعة العلاقات الهشة، مما دعا المختصين في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة الى إطلاق مصطلح "جائحة الظل" على العنف المسلط على النساء خلال فترات الحجر الشامل في العالم تبعا لانتشار وباء العنف المسلط على المرأة.

وشددت الجريبي في هذا السياق، على أن مسألة حماية المرأة من كل أشكال العنف المسلط عليها في حياتها العامة والخاصة تعد أحد أهم المبادئ الدستورية التي كرسها نص الدستور في الفصل 46 منه، حيث حمل الدولة كامل المسؤولية في اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف المسلط ضد المرأة.

zitounatv.net

تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل - قناة الزيتونة

1-2 minutes

تم تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، وفق ما أعلنت عنه وزيرة العدل ثريا الجريبي، لافتة الى أن النيابة العمومية لم تتلق إلا 164 محضرا بكامل تراب الجمهورية.

وقالت الجريبي، إن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة، مشيرة إلى أنه إزاء عدم التمسك بتتبع المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 متهما فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تمت إحالتهم بحالة سراح.

وزيرة العدل تؤكّد على ضرورة تضافر كل الجهود للتصدي الناجع لجرائم العنف ضد المرأة

0

Aug 11, 2020 - 16:47

وصفت وزيرة العدل ثريا الجريبي لدى إشرافها صباح اليوم على ترؤس الجلسة الأولى من أشغال المنتدى الدولي حول " أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي : أولويات تونس بعد جائحة كوفيد- 19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بحضور أسماء السحيري وزيرة المرأة والأسرة والطفولة (...)

news.tunisiatv.tn

وزيرة العدل:أكثر من 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال الحجر الصحي والنيابة العمومية لم تتلق إلا 164 محضرا

3-4 minutes

أكدت وزيرة العدل ثريا الجريبي أنه تم تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، لافتة الى أن النيابة العمومية لم تتلق إلا 164 محضرا بكامل تراب الجمهورية.

وأضافت الجريبي، لدى ترؤسها حلقة نقاش حول "مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفي لجائحة كوفيد 19، اهداف التنمية المستدامة" في إطار المنتدى الدولي الملتئم بتونس العاصمة حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة.

ولاحظت الوزيرة أنه إزاء عدم التمسك بتتبع المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 متهما فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تمت إحالتهم بحالة سراح.

وشددت على أن مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات ممارسة ترتبط في جوهرها بتكريس الكرامة المستحقة للنساء في إطار منظومة حقوق الانسان، معتبرة أن انتشار الوباء قد ساهم في تفاقم الاوضاع تبعا للعزل المنزلي والصحي لفترات طويلة والتعايش "القسري" بين الرجل والمرأة أثناء الحجر وتفاقم الضغوطات الاقتصادية، بما أدى الى الارتفاع المفزع لحالات العنف الأسري، وفق تعبيرها

وأضافت أن جائحة كورونا أماطت اللثام عن المستور وكشفت طبيعة العلاقات الهشة، مما دعا المختصين في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة الى إطلاق مصطلح "جائحة الظل" على العنف المسلط على النساء خلال فترات الحجر الشامل في العالم تبعا لانتشار وباء العنف المسلط على المرأة.

وشددت الجريبي في هذا السياق على أن مسألة حماية المرأة من كل أشكال العنف المسلط عليها في حياتها العامة والخاصة تعد أحد أهم المبادئ الدستورية التي كرسها نص الدستور في الفصل 46 منه، حيث حمل الدولة كامل المسؤولية في اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف المسلط ضد المرأة.